A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/44/581
3 November 1989
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (ب) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي :
التجارة والتنمية

الحظر التجاري على نيكاراغوا

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

أولا - مقدمة ٢
ثانيا - الردود الواردة من الدول ٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ٢
إكوادور ٥
الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٦
كوت ديفوار ٧
نيجيريا ٨
نيكاراغوا ٨

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير تقيدا بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي أعربت فيه الجمعية العامة عن أسفها لاستمرار الحظر التجاري الذي يتنافى مع قراريها ١٨٨/٤٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ و ١٦٤/٤١ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وحكم محكمة العدل الدولية المؤرخ في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، وطلبت مرة أخرى إلغاء تلك التدابير على الفور ؛ كما طلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار .

٢ - وعملا بذلك القرار قام الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأمريكا ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي اسندت إليه مهمة رصد تنفيذ القرار ، بتوجيه مذكرة شفوية إلى حكومات جميع الدول بدعوتها إلى موافاته بأية معلومات ، أو اجراءات متخذة ، في سياق قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٣ . وعند إعداد هذا التقرير كانت قد وردت ردود من الدول التالية : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وإكوادور والجمهورية الديمقراطية الالمانية وكوت ديفوار ونيجيريا ونيكاراغوا .

ثانيا - الردود الواردة من الدول

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - يعلق الاتحاد السوفياتي أهمية كبرى على قيام الأمم المتحدة بالنظر في الحالات المتعلقة باستخدام تدابير غير شرعية للقسر الاقتصادي ومن بينها أعمال فرض الحصار والحظر التجاري على الدول ذات السيادة . وإننا نعتقد في هذا الصدد ، أن قيام الأمم المتحدة بإدانة هذه السياسة وهذه الممارسة عامل هام في تدعيم القانون والنظام الدوليين . وفي السنوات الأخيرة ، انتقدت قرارات الأمم المتحدة بصفة متكررة وبشدة السياسة التي اتبعتها بلدان معينة فيما يتعلق بنيكاراغوا . ومع ذلك فقد واصلت هذه البلدان اتباع مسار يهدف إلى تقويض اقتصاد نيكاراغوا وحرمانها من الموارد الضرورية اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، متجاهلة قرارات الجمعية العامة والمنظمات

الدولية الأخرى ، ومظهرة تجاهلا تاما لرأي المجتمع الدولي . وهذا أيضا هو هدف القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان/ابريل الماضي بمد الحظر الاقتصادي والتجاري على هذا البلد المستقل من بلدان امريكا اللاتينية لمدة سنة أخرى .

٢ - وتمثل السياسة التمييزية المتبعة فيما يتعلق بنيكاراغوا انتهاكا لمبادئ القانون الدولي التي تحظى بقبول عام ولميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وللإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد كما أنها تتناقض مع أحكام إعلان عدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول .

٣ - إن استخدام الجزاءات الاقتصادية الذي أدين ، في جملة امور ، في قرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٣ له أثر ضار على اقتصاد البلدان النامية وعلى جهودها الانمائية ، ويخلق حالة من التوتر والريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويعرقل الاقتصاد والتجارة العالميين ، ويقوض الأمن الاقتصادي للدول . وهذا يعوق الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون في العالم أجمع .

٤ - ومن الواضح أن سياسة استخدام الوسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية لممارسة ضغط على الحكومة الساندينية التي اختارت مسارا مستقلا للتنمية والتي تنفذ إصلاحات ديمقراطية داخل البلد ، هي سياسة ترمي إلى تقويض اقتصاد نيكاراغوا وبذر بذور السخط على الحكومة لدى سكان البلد . وفي الوقت الذي ظهرت فيه اتجاهات في أمريكا الوسطى نحو حل النزاع المسلح ، لا يمكن أن ينظر إلى مواصلة الحصار الاقتصادي والتجاري ضد نيكاراغوا ، إلا بوصفه محاولة لاعاقة عملية المصالحة السلمية التي بدأت في نيكاراغوا على أساس الاتفاقات التي تم التوصل إليها في غواتيمالا والسلفادور ، وللحيلولة دون التوصل إلى تسوية سلمية للحالة في امريكا الوسطى بصفة عامة .

٥ - ويمثل الحظر الذي فرضته الولايات المتحدة على نيكاراغوا عقبة خطيرة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا البلد الواقع في امريكا الوسطى الذي كان اقتصاده موجها بصورة تقليدية نحو سوق الولايات المتحدة ويعتمد عليها اعتمادا كبيرا .

٦ - ولقد تعرضت نيكاراغوا لخسائر جسيمة بسبب الحظر الذي فرض على وصول معظم صادراتها إلى الاسواق التقليدية في الولايات المتحدة وقيام الولايات المتحدة بمنع تسليم قطع الغيار للآلات والمعدات المستخدمة في الزراعة والصناعة والنقل ، التي

اعتمدت على تكنولوجيا الولايات المتحدة لفترة طويلة من الزمن . وقد تضررت القطاعات الاجتماعية أيضا ضررا بالغا ، وتتمثل نتيجة رئيسية لفرض العقوبات في وقف التمويل الخارجي للبلد ، وتدهور العلاقات مع البنك الدولي للانشاء والتعمير ومصرف التنمية للبلدان الامريكية ومصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي .

٧ - وفي الوقت نفسه ، تجدر الاشارة إلى إعلان الولايات المتحدة عزمها على إعادة النظر في نهجها السابق ازاء التسوية في امريكا الوسطى ، والتخلي عن ممارسة الضغط العسكري على نيكاراغوا ، والاعراب عن استعدادها لتعزيز الجهود الدبلوماسية التي تبذلها بلدان المنطقة والتي ترمي إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في غواتيمالا والسلفادور . ومن رأينا ، أن التأكيد المقنع لجدية هذه النوايا سيتمثل في موافقة الولايات المتحدة على وقف حظرها الاقتصادي والتجاري ضد نيكاراغوا ، واتخاذها تدابير أخرى ترمي إلى تطبيع العلاقات مع هذا البلد . فمن شأن هذه الخطوة أن تؤدي إلى تخفيف حدة التوتر ، لا بين الولايات المتحدة ونيكاراغوا فقط وإنما في أمريكا الوسطى ككل ، وأن تحقق آمال المجتمع الدولي في التوصل ، في أبكر وقت ممكن ، إلى تهدئة النزاع في امريكا الوسطى .

٨ - والاتحاد السوفياتي ، إذ يعترف بحق كل شعب في اختيار مساره الانمائي بصورة مستقلة ، وإذ يرفض بشدة ممارسة الطغيان والضغط الاقتصاديين ، وإذ يتصرف وفقا للاعتبارات الانسانية ، يقدم دعما ماديا كبيرا لشعب نيكاراغوا . وبلغ مجموع حجم المساعدة الاقتصادية والمالية المقدمة من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى نيكاراغوا خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ ، ومن بينها تسليم واردات مجانا ، ما قيمته أكثر من بليوني روبل . وفي الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ ، عندما كان الحظر ساريا ، زاد تداول السلع بين الاتحاد السوفياتي ونيكاراغوا ١,٨ مرة فبلغ ٣٤٨,٨ مليون روبل في عام ١٩٨٨ ، بينما زادت الصادرات السوفياتية إلى نيكاراغوا ١,٨ مرة فوصلت في عام ١٩٨٨ إلى ٣٤٦,٦ مليون روبل . ويستأثر اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بنسبة ٣٦ في المائة من تجارة نيكاراغوا الخارجية . وتقدم السلع السوفياتية إما بموجب قروض ميسرة أو عن طريق مساعدة لا ترد . وفي سنة ١٩٨٨ وحدها ، قدم الاتحاد السوفياتي توريدات مجانية بلغت قيمتها ٢٥ مليون روبل ، شملت ٣٣ ألف طن من القمح ، و ٣٠ ألف طن من الأرز والأغذية المعلبة ، والأسماك المجمدة وبضائع أخرى . وفي عام ١٩٨٨ ، منحت الحكومة السوفياتية نيكاراغوا تأجيلا لدفع أصول قروض منحت من قبل بالإضافة إلى تأجيل دفع فائدة هذه القروض . وترسي أساسا جيدا للتنمية المستقرة لاقتصاد نيكاراغوا في المستقبل الاتفاقات التي وقعت في عام ١٩٨٨ ، والتي تنص على

تقديم توريدات سلعية إجمالية بائتمانات تمنح إلى نيكاراغوا يبلغ مجموع قيمتها نحو ٥٢٥ مليون روبل خلال الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٠ .

٩ - ويقدم الاتحاد السوفياتي شتى أنواع المساعدة الى نيكاراغوا . ففي عام ١٩٨٨ ، وصل حجم التعاون في ميدان مشاريع التنمية الاقتصادية إلى ١١٤,٧ مليون روبل . وتوجه المساعدة إلى فروع رئيسية لاقتصاد نيكاراغوا ، مثل الطاقة والتعدين والصناعات الاستخراجية وصناعات النسيج والزراعة ومصائد الأسماك والجيولوجيا ، كما يجري تدريب موظفين وطنيين .

١٠ - وتشمل المشاريع الكبرى التي شيدت بموجب التعاون بين الاتحاد السوفياتي ونيكاراغوا ، مصنع النسيج "تكنيكسا" في ماناغوا ، ومرفق "بييدراس بلانكاس" لتخزين النفط الذي بني ليحل محل محطة النفط التي دمرت على أيدى قوات الكونترا في ميناء كورينتو . كما يعمل منذ ما يزيد على أربع سنوات مركز التدريب في مجال هندسة الطاقة في ماناغوا ومركز التدريب المتعدد التخصصات في مجال الهندسة في ليون ووحدات لتدريب الاخصائيين في ميدان الاتصالات والنقل الميكانيكي التي شيدت بمساعدة سوفياتية .

١١ - وإن على الأمم المتحدة دورا خاصا يتعين أن تلعبه في عملية القضاء على الآثار السلبية للحظر المفروض على نيكاراغوا ، كما أنها مطالبة بتعزيز تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين الدول على أساس مبادئ عدم التمييز والمعاملة الأكثر رعاية ، وأن تسعى إلى ازالة جميع العقبات التي تعوق العلاقات الاقتصادية الدولية ، على نحو ما تنص عليه بالتحديد قرارات وتوصيات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

إكوادور

[الأصل : بالاسبانية]
[٢٢ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

١ - تفيد البعثة الدائمة لاكوادور لدى الأمم المتحدة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، بموجب هذه المذكرة ، بأن الحكومة الاكوادورية أيدت اتخاذ القرار ١٨٥/٤٣ على أساس أنه طريقة لرفض التدابير

أو الجزاءات القسرية التي تطبقها بعض الدول لغرض ضغط سياسي أو اقتصادي على ممارسة الدول النامية لحقوقها السيادية .

٢ - وترى حكومة نيكاراغوا أن صور الحصار والحصر والجزاءات الأخرى التي لها هذا الطابع لا تتفق مع مبادئ وأغراض التعاون الاقتصادي الدولي ومع الالتزامات المتعاقد عليها إما ثنائيا ، وإما على أساس تعدد الأطراف . فالتدابير من هذا النوع تؤثر على التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للبلدان التي تتعرض لها وسوف تشجع حكومة إكوادور اتخاذ ترتيبات ترمي الى وقف هذه الأوضاع الظالمة .

الجمهورية الديمقراطية الألمانية

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٨٩]

١ - أوضحت الجمهورية الديمقراطية الألمانية موقفها الأساسي من الحظر التجاري ضد نيكاراغوا في بياناتها بشأن قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨٨/٤٠ و ١٦٤/٤١ و ١٧٦/٤٢ . ولا يزال هذا الموقف بدون تغيير .

٢ - وتعارض الجمهورية الديمقراطية الألمانية كافة أنواع الحظر والمقاطعة والجزاءات التي لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة ، وفي هذا الصدد يسترعى الانتباه الى البيان الذي أدلت به في ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٩ بشأن القرار ١٧٣/٧٣ المعنون "التدابير الاقتصادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية" .

٣ - وتشجب الجمهورية الديمقراطية الألمانية تجديد تمديد الحظر التجاري ضد نيكاراغوا ، من باب أولى ، باعتبار أنه مَثَل آخر من أمثلة إهمال حكم معروف صادر عن محكمة العدل الدولية .

٤ - وتتفق الجمهورية الديمقراطية الألمانية في الرأي المبين في الاتفاق الموقَّع في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ والقاضي بأن من الضروري ، لإقامة سلم دائم في أمريكا الوسطى ، إقران التسويات السياسية للصراعات القائمة بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في دول المنطقة . وتعرب الجمهورية الديمقراطية الألمانية عن تقديرها

لاجتماع رؤساء أمريكا الوسطى الذي عُقد في شباط/فبراير الماضي في السلفادور باعتباره مناسبة تشجع على تنفيذ اتفاق غواتيمالا . وهي تنظر الى الاتفاقيات التي تم التوصل اليها بوصفها أساسا متينا لاستمرار متابعة العملية التفاوضية . ومن الممكن التعجيل بقدر كبير بهذه العملية إذا رُفع الحظر التجاري ضد نيكاراغوا .

٥ - وتثبت التطورات الأخيرة في افريقيا وآسيا أنه يمكن تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية إذا كان جميع الأطراف على استعداد لانتهاج تسوية سياسية . وفي حالة إلغاء الحظر التجاري ضد نيكاراغوا ، فإن هذا سوف يُظهر وجود استعداد من هذا القبيل كما سيكون مؤشرا لخطوة في اتجاه انفراج الحالة في امريكا الوسطى .

٦ - وفي السنوات الأخيرة تعمدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية مواصلة تنمية علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع نيكاراغوا . كما أنها ستظل شريكا وفيا يُعتمد عليه في المستقبل أيضا ، وسوف تقوم باستمرار بالوفاء بما تتعهد به من الالتزامات . وتلك هي الكيفية التي ترى الجمهورية الديمقراطية الالمانية أنها تستطيع أن تقدم بها إسهاما محددا في تخفيف عواقب الحظر التجاري .

كوت ديفوار

[الأصل : بالفرنسية]
[٢٣ أيار/مايو ١٩٨٩]

١ - تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية كوت ديفوار لدى الأمم المتحدة بأن تذكر أن حكومة كوت ديفوار تحترم تماما سيادة نيكاراغوا ومبادئ وقواعد الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (غات) التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية .

٢ - بيد أن كوت ديفوار تود ، في هذه الحالة بالذات التي تعد خلفيتها السائدة ذات اعتبارات سياسية ، رؤية حل تفاوضي لضمان التطبيق الفعال لحكم محكمة العدل الدولية بما يضع نهاية لحظر تجاري لم تكن له سوى عواقب وخيمة على اقتصاد نيكاراغوا .

نيجيريا

[الاصل : بالانكليزية]
[٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٩]

يتشرف الممثل الدائم لجمهورية نيجيريا الاتحادية لدى الامم المتحدة بإبلاغ ما يلي فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ١٨٥/٤٣ :

(أ) لم تشترك نيجيريا ، ولا تعتزم الاشتراك في أي حظر تجاري ضد نيكاراغوا ؛

(ب) حبَّذت نيجيريا وما فتئت تحبذ قيام علاقات تجارية عادية مع جميع البلدان ، بما فيها نيكاراغوا ؛

(ج) عملت نيجيريا بهدوء ، خلال الأشهر القليلة الماضية ، وعلى أفضل نحو ممكن ، من أجل التوصل الى حل من شأنه أن يشجع قيام علاقات تجارية سلمية بين منطقة الكاريبي وامريكا الوسطى وشركائهما التجاريين ؛

(د) تواصل نيجيريا التزامها بتصويتها المؤيد للقرار ١٨٥/٤٣ .

نيكاراغوا

[الأصل : بالاسبانية]
[٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٩]

١ - ما فتئ الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية في أيار/مايو ١٩٨٥ يتسع ويتجدد كل نصف سنة منذ ذلك التاريخ ، كما أنه لا يزال من أكفأ الوسائل العدوانية التي تستعملها حكومة الولايات المتحدة في حرب الإنهاك التي تشنها على اقتصاد نيكاراغوا .

٣ - وما برحت الجمعية العامة للأمم المتحدة ، منذ دورتها الأربعين ، تطالب ، من خلال قراراتها ١٨٨/٤٠ ، و ١٦٤/٤١ ، و ١٧٦/٤٢ ، و ١٨٥/٤٣ ، برفع الحظر لأنه يتنافى مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة .

٤ - وفي الوقت ذاته أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي ، في حكمها التاريخي الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، عدم شرعية الحظر وطالبت بالغائه فورا .

٥ - وقامت شتى مؤتمرات حركة بلدان عدم الانحياز ، وكذلك النظام الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ، بإدانة فرض هذا التدبير اعتباطا ، لدوافع سياسية ، على بلد نام .

٦ - وبالرغم من إدانة الحظر إدانة عالمية واسعة النطاق ، فقد أغمضت حكومة الولايات المتحدة عينيها عن ذلك ، وهي تواصل سياساتها في شن عدوان اقتصادي غير شرعي واعتباطي على نيكاراغوا دون مراعاة مطالبات المجتمع الدولي .

٧ - وبالاضافة الى الحظر التجاري فقد كانت الولايات المتحدة ومازالت تهاجم نيكاراغوا عسكريا واقتصاديا كما فرضت حظرا ماليا على بلدنا في الوكالات المالية الرئيسية ، وأغلقت بهذه الضغوط أبواب مصادر تمويلنا التقليدية .

٨ - إن جزءا كبيرا من المجتمع الدولي يدعم نيكاراغوا في مطالبتها العادلة برفع الحظر . وخلافا لما تود الولايات المتحدة منا الاعتقاد به ، فإن نيكاراغوا لا تطلب معاملة خاصة أو امتيازا سياسيا ، بل تطلب فحسب من الولايات المتحدة احترام المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات الاقتصادية الدولية وكذلك ، في حالة الحظر المحددة ، قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ومبادئ الميثاق ، والحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

٩ - ونحن نطالب بما هو من حقنا ، وفقا لمبدأ المساواة القانونية بين الدول ، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي .

١٠ - وفي السنوات السابقة عرضنا بالتفصيل الآثار الاقتصادية الكلية الناجمة عن الحظر ، فضلا عن الأضرار الأخرى ، ولا يبقى لنا في هذه المناسبة سوى أن نذكر أنه بالرغم من القرارات ١٨٨/٤٠ ، و ١٦٤/٤١ ، و ١٧٦/٤٢ ، و ١٨٥/٤٣ ، فإن الحظر التجاري الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على نيكاراغوا لا يزال قائما دون دلالات واضحة

على احتمال رفعه ، كما لا يزال يؤثر تأثيرا خطيرا على اقتصاد بلدنا ، مسببا الأضرار في القطاع المالي ، وقطاع الخدمات ، وقطاع الانتاج ، والقطاع الرأسمالي ، الخ .. .

١٠ - ويمكن الاطلاع على تكاليف الأضرار الناجمة بالرجوع الى التقارير السابقة للأمين العام للأمم المتحدة التي لا تزال تعطينا صورة مستوفاة عن الأثر الذي كان ولا يزال يترتب على هذا التدبير الإرغامي بالنسبة لاقتصاد نيكاراغوا .

١١ - ولأغراض هذا التقرير نرفق جدولا يتعلق بمجموع ما تكبدته نيكاراغوا حتى ١٩٨٨ من التكاليف نتيجة للحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة علينا .

مجموع تكاليف الحرب التجارية التي شنتها
الولايات المتحدة الامريكية على نيكاراغوا

(بآلاف الدولارات)

	عام ١٩٨٣	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٥	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٧	عام ١٩٨٨	المجموع التجميعي
أولا - الخسائر الناجمة عن التحولات في سوق الصادرات :							
سكر	٠,٠	٢٥,٨	٢٥,٠	٣٢,٢	١٩,٤	١٠,٨	١٠٣,٢
موز	٨,٣	٧,٤	٢٧,١	١٠,١	٦,١	٧,٠	٦٦,٠
لحم	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٤	٣,٨	٥,٥	١٠,١
بحريات	٠,٠	٠,٠	٣,٢	٤,٧	٦,٤	٣,٢	١٧,٥
سيكارات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٨	٠,٦	٠,٦	٢,٠
المجموع الفرعي	٨,٣	٣٣,٢	٥٥,٨	٣٨,٢	٣٦,٢	٢٧,١	١٩٨,٧
ثانيا- الخسائر الناجمة عن ارتفاع الأسعار في أسواق الواردات	٠,٠	٠,٠	٥٦,٢	١٧,٧	١٦,٠	١٤,٣	١٠٤,٢
ثالثا- الخسائر الناجمة عن إعادة تحديد أسعار العملة في الأسواق الجديدة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣,٨	١٠,٨	٦,٦	٣١,٢
رابعا- التكاليف الاضافية للوساطة في مجال الواردات :							
تكرير سكر	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٧	٠,٠	٠,٠	٠,٧
موز	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٥	٠,٠	٠,٠	٠,٥
تجهيز اللحوم	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٣	٠,٠	٠,٠	٠,٣
مساعدة تقنية ، معدات تعدين	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٠	٠,٠	١,٣
طاقة	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٣	٠,٠	٠,٠	١,٣
المجموع الفرعي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,١	٠,٠	٠,٠	٤,١
خامسا- خدمات الطيران	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٠	٧,٢	٦,٦	٢١,٨

(يتبع)

مجموع تكاليف الحرب التجارية التي شنتها الولايات
المتحدة الامريكية على نيكاراغوا (تابع)

	عام ١٩٨٣	عام ١٩٨٤	عام ١٩٨٥	عام ١٩٨٦	عام ١٩٨٧	عام ١٩٨٨	المجموع التجميعي
سادسا- ارتفاع التكاليف بسبب الوساطة المالية في عمليات التجارة الخارجية	٠,٠	٠,٠	٠,٤	٠,٥	٠,٥	٠,٤	١,٩
سابعا- الآثار على الانتاج :							
قطن	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣,٨	١٢,٦	٥,٥	٣١,٩
بن	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٣	٢,١	٠,٩	٥,٣
بحريات	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٨	٠,٩	٤,٧
ذهب	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٤,٨	٤,٤	٢,٠	١١,١
صناعة تحويلية	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١٣,٣	١٢,١	١٨,٧	٤٤,١
المجموع الفرعي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,٣	٣٢,٩	٢٧,٩	٩٧,١
المجموع الكلي ، للآثار المباشرة :	٨,٣	٣٣,٢	١١٢,٤	١١٨,٦	١٠٣,٦	٨٣,٩	٤٥٩,٠
الآثار الاضافية المترتبة على الحظر بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي	٩,٩	٣٩,٩	١٦٨,٥	١٧٨,١	١٣١,٣	١٠٥,٤	٦٣٣,١
مجموع آثار الحظر التجاري	١٨,٢	٧٣,١	٢٨٠,٩	٢٩٦,٧	٢٣٤,٩	١٨٨,٣	١ ٠٩٣,١
*المصدر : MIPRES ، SPP ، MEIC .	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٩	
عامل الخصم	١,١٧١	١,٦١٠	١,٤٦٤	١,٣٣١	١,٢١٠	١,١٠٠	

- - - - -